



الاعتراف بانيات السلام

التوجيهات العملية لضمان مشاركة بانيات السلام
في عمليات المسار الأول للسلام



التوجيهات العملية لضمان مشاركة بانيات السلام في عمليات المسار الأول للسلام

في عام ٢٠٠٠، حشدت بانيات السلام للمطالبة بالاعتراف بهن وإدماجهن في عمليات السلام والأمن، مما أدى إلى اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS). الذي دعا إلى «دعم مبادرات السلام المحلية للمرأة» ومشاركة المرأة في صنع القرارات المعنية بالسلام والأمن. وبعد عشرين عاما نرى بعض التقدم. أصبح لدى أكثر من ثمانين دولة خطط عمل وطنية تلتزم بإدماج المرأة؛ وظهرت شبكات الوسيطات الإقليمية على مستوى العالم؛ ويتم تعيين حفنة من النساء في الوفود الرسمية لمبادرات السلام؛ كما عينت الأمم المتحدة مستشارين جنسانيين في فرق الوساطة الاحتياطية الخاصة بها؛ كما أنشأ المبعوثون غرف لدعم المجتمع المدني والمجالس الاستشارية للمرأة لمرافقة عمليات السلام في مسارها الأول. وفي حين أن هذه النماذج توفر بعض مساحات المشاركة، إلا أنها بحكم تعريفها محدودة ولا تضمن المشاركة المباشرة والمتساوية أو تمثيل بانيات السلام في عمليات السلام.

وكما تظهر الأبحاث، فإن هذا الاستبعاد له تأثير سلبي مباشر على نتائج اتفاقيات السلام واستدامتها.

لتحسين نتائج عمليات السلام الحالية والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)، تحتاج الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف وغيرها من الجهات العاملة في مجال الوساطة وصنع السلام إلى تغيير ممارساتها المعيارية. وفيما يلي عشر خطوات يمكن أن تتخذها فرق الوساطة والحكومات الداعمة لعمليات السلام في كل مرحلة من مراحل هذه العمليات لضمان عمليات شاملة ومراعية للمنظور الجنساني تتمتع بفرص أفضل لتحقيق السلام المستدام.

١. دعم الوفود المستقلة لبانيات السلام لكي تشارك في محادثات السلام.

سابقة: في مؤتمر السلام الوطني الصومالي الذي عقد في أرتا بجيبوتي (٢٠٠٠)، دعت الأمم المتحدة بانيات سلام صوماليات لمراقبة محادثات السلام بين خمس عشائر كلها يمثلها رجال. اتحدت النساء عبر العشائر باسم «العشيرة السادسة»، في إشارة إلى تصميم المؤتمر المستند إلى العشيرة. وقامت النساء بالتفاوض مع الرجال لضمان مقاعدهن على الطاولة بصفتهم وفد مستقل وموقعات على الاتفاق. **سابقة:** في عام ١٩٩٦، مع بدء محادثات السلام في أيرلندا الشمالية، دعا الوسيط السناتور جورج ميتشل إلى عملية تشمل الأحزاب السياسية العشر التي تتمتع بأعلى شعبية. وتوحدت ناشطات حقوق المرأة الكاثوليكيات والبروتستانت وناشطات السلام لتشكيل حزب جديد: تحالف نساء أيرلندا الشمالية الذي احتل المركز التاسع في الانتخابات، وبالتالي ضمن مقعدهن على الطاولة. وقد أدخلن قضايا مثل إصلاح الشرطة والسجون والتعليم على جدول الأعمال، ولعبن دورًا محوريًا كوسيطات داخليات بين الأطراف الرئيسية عندما تعثرت المفاوضات. كما كان وجودهن حاسمًا أيضًا في حشد أصوات الجمهور في الاستفتاء على مواصلة المحادثات.

٢. تصميم عمليات شاملة حيث تتمتع النساء والفئات المهمشة الأخرى بتمثيل عادل.

سابقة: أثناء قيامها بتيسير مؤتمر الحوار الوطني اليمني ٢٠١٢-٢٠١٤ (NDC)، استجابت الأمم المتحدة للدعوة إلى شمول الجميع وساعدت في إنشاء عملية شملت القادة السياسيين والقبليين إلى جانب حركات المجتمع المدني الشبابية والنسائية. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء ٢٨٪ في مؤتمر الحوار الوطني. كان هناك وفد مكون بالكامل من النساء وحصه لا تقل عن ٣٠٪ لمشاركة المرأة في وفود الأحزاب الأخرى. وترأست النساء ثلاثة من مجموعات العمل التسعة وشكلن ٢٥٪ من لجنة التوافق.

٣. عقد الاجتماعات في وقت مبكر، وتشجيع التفاعلات المنتظمة منذ بداية العملية من أجل بناء العلاقات:

• بين بانيات السلام والمبعوث/الوسيط.

• بين بانيات السلام والأطراف المتفاوضة.

سابقة: كممارسة شائعة، تلتقي فرق الوساطة النرويجية مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء، قبل بدء العملية الرسمية. وخلال العملية، يعملون على قضايا مثل الإدماج والحقوق، لا سيما مع الأطراف التي من المحتمل أن تكون رسمية. ويتم إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي للنزاع والجهات الفاعلة، وتقديم الدعم الموجه لمنظمات السلام النسائية ذات الصلة والجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن.

٤. دعوة النساء كمراقبات رسميات ودعوتهن للتفاوض حول القضايا المدرجة على جدول الأعمال، والتوصل إلى حلول تفاوضية لمشاركتها مع الجهات المسلحة، وتشجيعها على تبني الحلول.

سابقة: في بوروندي في عام ١٩٩٩، دعم الرئيس نيلسون مانديلا (الوسيط)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومؤسسة مواليمو (المعلم) نيريري، مؤتمر سلام نسائي يضم أكثر من ٥٠ امرأة تمثل المجموعات البوروندية التسعة عشر المشاركة في مفاوضات السلام. وتناقشت النساء واتفقن على مطالب خاصة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك إدراج ميثاق للمرأة في الدستور؛ وتدابير لضمان أمن المرأة؛ وحقوقها في الأرض والميراث والتعليم؛ ووضع حد للإفلات من العقاب في جرائم الحرب القائمة على النوع الاجتماعي والعنف الأسري. وقدم مانديلا بعد ذلك التوصيات التي تم التفاوض عليها إلى الأطراف المتفاوضة التسعة عشر التي قبلت جميع الطلبات.

٥. دعوة بانيات السلام إلى التحدث بصفة منتظمة إلى الوفود بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال التفاوض - مثل وقف إطلاق النار، والتشارك في القوة/المسؤولية، وإصلاح قطاع الأمن - وما يتوقع أن ينتج عن العملية.

سابقة: في عام ٢٠٠٢ وقبل محادثات صن سيتي، ساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة النساء الكونغوليات على مقابلة نساء من جنوب أفريقيا وجواتيمالا وأوغندا ممن لديهن خبرة في مفاوضات السلام. تمكنت النساء فيما بعد من المساهمة بشكل جوهري في أجنادات العديد من اللجان (الدفاع والأمن، والأجنادات السياسية والقضائية والمالية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والسلام والمصالحة) وتقديم المساعدة الفنية لمكتب الميسر في الجولة الأخيرة من المفاوضات.

٦. تزويد جميع المندوبين بالأدوات والتدريب المراعي للنوع الاجتماعي، بما في ذلك أوراق الإحاطة التي تأخذ النوع الاجتماعي في اعتبارها حول جميع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، حتى يفهم المندوبون كيف يتأثر كل من النساء والرجال بالنزاعات ويستجيبون لها، والخبرات التي تجلبها بانيات السلام إلى الطاولة.

سابقة: أثناء عملية السلام الكولومبية، أصدر فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة مذكرات إحاطة جنسانية للمبعوث النرويجي حول كل من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)؛ وقضايا الأرض؛ وحقوق الضحايا.



٧. تمويل بانيات السلام في وقت مبكر، وطوال العملية، وأثناء تنفيذ الاتفاقيات. يمكنهن هذا من إجراء المشاورات وصياغة البيانات والأوراق والمشاركة بشكل جوهري في العملية منذ البداية وفي تنفيذ الاتفاقات ورصدها. الرجوع إلى مخرجاتهن لإعلام وتشكيل جدول الأعمال والعملية، وكذلك في المناقشات مع الأطراف المتحاربة، كسابقات، كما يظهر الإجراءات ٤ و ٥.
٨. السماح بمرونة المنح القائمة أو توفير تمويل جديد «للاستجابة السريعة» لبانيات السلام لتمكينهن من السفر سريعاً والمشاركة في عمليات السلام. **سابقة:** في عام ٢٠١٩، حشد صندوق السلام الابتكاري (IPF) ومبادرة السلام الأفضل (BPI) التابعان لآيكان ICAN في غضون ١٦ يوماً لتقديم الدعم المالي (لتغطية تكاليف السفر والإقامة والبدلات اليومية) والاستشارات الاستراتيجية (الرسائل ومدخلات البيانات) للنساء الكامبرونيات لتمكينهن من المشاركة في الحوار الوطني.
٩. المساعدة في سرعة إصدار التأشيرات لتمكين السفر في آخر لحظة لحضور محادثات السلام/ما قبل المحادثات، وتوفير أشكال أخرى لدعم السفر (بما في ذلك الانتقال والإقامة والبدلات اليومية)، والمساعدة في الحصول على التصاريح الأمنية والوصول. **سابقة:** في عام ٢٠٠٢، تمكنت السناتور موبينا جعفر، مبعوثة كندا الخاصة للسلام في السودان، بدعم من الوسيط سالم سالم (الرئيس السابق لتنزانيا)، من الإصرار على إحضار ١٧ امرأة من دارفور إلى محادثات السلام. من خلال بناء علاقة جيدة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، تمكنت السيدة جعفر من تغيير ديناميكيات العملية على الرغم من الرفض الأولي من قبل المفاوضين الذكور لإدراج النساء.
- سابقة:** في عام ٢٠١٩، ضم الاتحاد الأوروبي (EU) بانبات سلام يمينيات وسوريات إلى وفده إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)، مما مكّنه من تأمين تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة لم تكن لتصدر لولا ذلك. واستطاعت بانبات السلام مخاطبة مجموعة كبيرة من مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والحكومة الأمريكية، فضلاً عن مجتمع المنظمات غير الحكومية العالمي، والتعامل معهم.
١٠. قبل الالتزام بالتمويل أو الدعم السياسي، ينبغي الإصرار على إشراك بانبات السلام والتشاور معهن لتحديد نقاط ضعف الاتفاقات وقابليتها للاستمرار. لا ينبغي الالتزام بالدعم إذا لم تكن النساء جزءاً من الوفود. أو إذا كانت الاتفاقات تسمح بالعنف أو الفساد أو التمييز أو الإقصاء، أو تؤكد أي منها أو تعززه
- سابقة:** في مايو من عام ٢٠٢٠، خلص مجلس الاتحاد الأوروبي إلى أن «أي دعم مستقبلي يقدمه الاتحاد الأوروبي، سواء على الصعيد السياسي أو المالي، سيكون مشروطاً لضمان حماية المبادئ الجمهورية والديمقراطية والقائمة على القيم وتعزيزها بشكل أكبر» ضمن عملية السلام في أفغانستان. ويظل الاتحاد الأوروبي، بإعلانه دعم التسوية السياسية التفاوضية، ملتزماً بتعزيز الحكم بشكل فعال وتقوية المؤسسات الأفغانية من أجل تعزيز السلام المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي على أن تضمن التسوية الحريات الديمقراطية والأساسية لجميع المواطنين الأفغان، وخاصة النساء والأطفال والأقليات. يجب حماية هذه المجموعات وتقويتها للمساهمة في «الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية للسنوات الـ ١٩ الماضية». علاوة على ذلك، أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً مواعته مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، مشدداً على «أهمية مشاركة المرأة في جميع مبادرات السلام، بما في ذلك مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية.»



قد يكون الضغط على تحالفات بانبيات السلام لتوجيهه مخاوفهن إلى طاولة السلام من خلال الأطراف المتحاربة ضارًا. أولاً، يؤدي إلى تسييس القضايا التي تثيرها النساء، ويحول حياة ورفاه المختطفين، على سبيل المثال، إلى ورقة مساومة سياسية. وثانيًا، يمكن أن يهدد نزاهة واستقلال بانبيات السلام - بصفتهم مواطنات فعالات من المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب - إذا نظر إليهن على أنه تم تحييدهن لصالح جانب معين. نحن أطراف فاعلة في مجال السلام نعمل في داخل الصراعات وعليها لصالح الناس، وليس النخبة السياسية.

رشا جرهوم، مبادرة مسار السلام، اليمن